من الالتزام إلى التأثير.....

خلال السنوات الماضية، كان هناك نمو متزايد حول مواضيع المسئولية الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي في الوسط الاقتصادي السعودي وهو مؤشر جيد نتيجة تكثيف وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لبرامج وأنشطة رفع مستوى الوعي بأهمية المسئولية الاجتماعية وتطوير أدوات تمكين القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الشاملة.

وفي هذه الأيام وأكثر من أي وقت مضى هناك اهتمام وضغوطات متزايدة حول أهمية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاعات الحكومية في قضايا التنمية الشاملة، وكيف يمكن للمسئولية الاجتماعية للشركات ان تكون المحرك الرئيسي لبناء هذه الشراكة وتحقيق التوازن بين مصالحها وتوقعات المجتمع والاقتصاد المحيط بها، ولذلك نعتقد بأن مهمة الجهات القيادية ليست الاستمرار في نشر ثقافة المسئولية والشراكة المجتمعية فقط، بل نقل المعرفة العالمية إلى السوق السعودي، وبناء ونشر المحتوى الفني لممارسات المسؤولية الاجتماعية، والتحول الرقمي، وتطوير الأنظمة والأدلة الارشادية، وبناء القدرات، وابتكار الحلول للتحديات التي تلبي التوقعات وتؤثر في المجتمع والاقتصاد والبيئة.

يؤكد هذا التوجه وجود تحديات كبيرة للتنمية الوطنية في المرحلة المتبقية من مسار رؤية 2030، والتي تتطلب التحرك الاستراتيجي والمنظم والعمل المؤسسي، وبالرغم من أن الوسط الاقتصادي والاجتماعي المحلي يدرك تأثير المسئولية الاجتماعية في التنمية، إلا أنها بحاجة إلى "نماذج عمل" تمكنها من تطوير قدراتها في التخطيط والتنفيذ وقياس الأثر، بالإضافة إلى موارد مالية كافية، وتخصص مهني وقدرات ملائمة لتشغيل هذه الأدوات، والتي يفترض أن تحقق التكامل والاندماج السلس والعمل الجماعي لصالح التنمية الوطنية.

ولذلك، فإن الإعلان عن تنظيم المملكة للمُلتقى الدولي للمسؤولية الاجتماعية في أكتوبر المُقبل في مدينة الرياض برعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود -حفظه الله- كأكبر تجمع لقادة الأعمال والرؤساء التنفيذيين في شركات ومؤسسات القطاع الخاص وصانعي السياسات والخبراء الدوليين - يمثل نقلة جديدة وتحول استراتيجي نحو الاقتصاد المعرفي والمعلومات وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات أكثر ذكاءً واستجابة للتوقعات.. والانتقال بالمسؤولية الاجتماعية من الالتزام إلى التأثير...

نحن كسعوديين.... نتطلع لبناء "نموذج سعودي عالمي" في المسؤولية الاجتماعية، يُمكن شركاتنا الوطنية من تحقيق مكاسب جديدة وميزات تنافسية، ويساهم في نمو واستمرارية أعمالها، كما يقدم فرص مهنية ووظيفية، ومسارات لتطوير القدرات والمهارات والتطبيقات المبني على المعرفة والابتكار، هذا الدور يعتبر ريادي ليس فقط على المستوى المحلي بل وحتى الدولي، وهو ما لا نجده مقبولا ألا يكون للمملكة العربية السعودية السبق في التفوق في هذا المجال الحيوي كأكبر اقتصاد حر في المنطقة وكذلك من أفضل الاقتصاديات نموا وغيرها من المزايا التنافسية للمملكة، إضافة إلى أهمية المملكة وما تمثله من ثقل واقتصادي واجتماعي.